

تحليل مؤشرات الأهلية الائتمانية السيادية للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٠٤)

م.د. شاکر حمود صلال

الجامعة العراقية

م.د. حسن خلف راضي

جامعة دجلة

المستخلص:

هدف البحث تحليل مؤشرات الاهلية الائتمانية السيادية بالنفط وبدون النفط لتحديد ما سيواجه الاقتصاد العراقي من تحديات والتي من شأنها ان تعرقل عملية النمو والتنمية الاقتصادية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) ، حاول البحث إظهار بعض الدروس التي يجب تعلمها من تلك المؤشرات ، وخلص البحث الى ابراز العديد من الاستنتاجات من اهمها ، قبول فرضية البحث ومفادها ضعف الأهلية الائتمانية السيادية في العراق على تحمل الديون السيادية وعبئها في ظل اقتصاد يتم فيه الاعتماد على النفط كسلعة وحيدة يعتمد عليها في تلبية المتطلبات الاقتصادية . وإن مؤشر نسبة الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط يعبر بشكل حقيقي على قدرة الاقتصاد على تحمل اعباء الاستيرادات، وأن ارتفاع نسب هذا المؤشر باكثر من ١٠٠% فانه يدل على ضعف الاقتصاد العراقي والى التدني الكبير في مستوى التصنيف الائتماني للعراق وبالتالي ضعف اهليته الائتمانية بدون النفط.، واوصى البحث بضرورة التوجه للاستثمار في القطاعات الانتاجية وتشجيع الصادرات من خلال تكوين قطاع تصديري واتباع استراتيجية الانتاج للتصدير، فضلاً عن الاستثمار في الاوراق المالية الحكومية الى جانب الايرادات النفطية، والايرادات الضريبية وتنشيط قطاع السياحة، ليكون رافد فعال في دعم الموازنة العامة دون اللجوء الى الاقتراض لسد العجز.

الكلمات المفتاحية: درجات التصنيف الائتماني، الاقتصاد الريعي، الأهلية الائتمانية السيادية. الديون السيادية، مؤشرات الأهلية الائتمانية.

**Abstract:**

The research aims at analyzing the indicators of the sovereign credit of oil and without oil to determine the face of the Iraqi economy from the challenges that would impede the process of growth and economic development for the period (2004-2015).

the research tries to show some lessons to be learned from those indicators, Many of the most important conclusions, acceptance of the hypothesis of research and the weakness of sovereign credit capacity in Iraq to bear the sovereign debt and its burden and work to achieve sustainable economic and social development "in an economy in which oil is neutralized as a single commodity depends on them to meet the requirements of efficiency and efficiency The index of the ratio of imports to exports without oil reflects in real terms the ability of the economy to bear the burden of imports, and that the high rates of this index by more than 100%, it demonstrates the weakness of the Iraqi economy and to the significant decline in the credit rating of Iraq and thus weakening its creditworthiness without oil .

And recommended the research to invest in the productive sectors and encourage exports through the formation of an export sector and follow the strategy of production for export, as well as investment in government securities, along with oil revenues, and tax revenues and revitalize the tourism sector, To be an effective supporter in supporting the budget without resorting to borrowing to fill the deficit.

## مقدمة

ان الإيرادات النفطية خاضعة لظروف العرض والطلب في السوق العالمية والتي تتسم بتغيرات تخضع لعوامل متعددة وخاصة في الأجل القصير مما يؤدي الى صدمات صغيرة ومفاجئة بتأثير كبير على اسعار النفط وبالتالي الى صعوبة التنبؤ باستقرار الإيرادات النفطية وبالتالي في صعوبة حصول حالة استقرار للنمو والتنمية الاقتصادية للعراق، ، ويمكن استخلاص العديد من الدروس من استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كسلعة وحيدة ، إن استمرار اعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل وحيد قد يقود الى مزيد من الديون وخاصة الديون السيادية التي من شأنها تضع الاقتصاد العراقي كاققتصاد تابع لمتغيرات خارجية ، إن استمرارية عدم الرشادة لاي دولة نفطية في رسم سياساتها الاستثمارية وعدم استفادتها من إيراداتها النفطية واتباعها لسياسة الاقتراض من الخارج يمكن ان تقود ذلك البلد الى زيادة مستويات ديونها وتراكمها والى انخفاض أهليتها الائتمانية السيادية وعدم تمكنها من تحقيق نمو وتنمية اقتصادية يمكنها من تحسين مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع فضلا عن ذلك اذا كانت تعاني من تشوه أنشطة الاقتصاد المختلفة فيها . اذ تسعى الدول المقترضة الى رفع مستوى أهليتها الائتمانية السيادية والحصول على تصنيف ائتماني مرتفع، واصبحت مؤشرات الأهلوية الائتمانية فيها تؤثر بقوة على قرارات الإقراض من جانب البنوك التجارية الدولية الى الدول المدينة، ذلك أن الاحتفاظ بمستوى أهلية ائتمانية مرتفع يعد مصدر ضمان للدولة وعنصر هام في تحقيق استمرارية النمو الاقتصادي من خلال قدرة تلك الدول على جذب رؤوس الاموال الاجنبية في شكل استثمارات او قروض، إذ أن أغلب الدول تواجه صعوبة في توفير التمويل اللازم لزيادة الاستثمارات نظراً لانخفاض الادخارات من جهة، وضعف النظام المالي في تخصيص الموارد المتاحة نحو قنوات الاستثمار من جهة اخرى، وهذا يجعل من الاسواق المالية العالمية مصدراً مهماً للحصول على التمويل اللازم لزيادة حجم الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي. اذ ان معظم الباحثين يعطي صورة وردية لموضوع بحوثهم مما يوهم اصحاب القرار في رسم السياسات الاقتصادية السليمة لمعالجة حالات الخلل التي قد يتعرض لها الاقتصاد مما يؤثر سلبا على مسارات التنبؤ للظاهرة المبحوثة مما دعانا كباحثين لاعطاء صورة واقعية لما قد يتعرض لها الاقتصاد في المستقبل فضلا عن هذا الموضوع يحتل اهمية استثنائية ولكل الاقتصادات دون أي استثناء ، اذ ان عدم مراعاة الأهلوية الائتمانية في اقتصاد يتسم بالرعية يكون عرضة لعدم الاستقرار وبالتالي ومن ثم عدم امكانية نموه بشكل مستمر ليحقق استدامة في التنمية ويجعله مكشوف للمتغيرات الخارجية وبالتالي سقوطه في نتائج اثار التبعية الاقتصادية بتراكم ديونه السيادية وعدم قدرته على تسديدها مما يعرض اجياله القادمة لفاتورة تسديد اقساط تلك الديون مع الفوائد المترتبة عليها ، وتم اختيار مدة البحث لعدة اسباب

منها ، الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة من تحول في هويته من كونه اقتصاد شمولي الى اقتصاد من المفترض يسير في ركب الراسمالية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى بعدم امكانية الاستمرار بالاعتماد على النفط كسلعة وحيدة في تنفيذ البرامج والمشروعات الاقتصادية كونها تخضع لظروف العرض والطلب في السوق العالمية والتي بدورها تخضع لعوامل متعددة يصعب السيطرة عليها. فضلا عن اعطاء اهمية لموضوع الاهلية الائتمانية في هذه المدة تحديدا ومن اغلب الاقتصادات العالمية.

#### ١ . منهجية البحث ودراسات سابقة

##### ١ . ١ . منهجية البحث

##### - اهمية البحث

تعود أهمية الحصول على الأهمية الائتمانية للعراق المعتمد على النفط وكونه مصدر وحيد للدخل في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع للديون السيادية بسبب السياسات غير الرشيدة في التعامل مع هذه الإيرادات النفطية وعدم استغلال هذه الإيرادات من أجل القيام باستثمارات حقيقية في النشاطات الانتاجية والتي لها انعكاسات سلبية على التنمية والنمو الاقتصادي.

##### - مشكلة البحث

إن اشكالية البحث تتمحور في التساؤل التالي "ما مدى قدرة الأهمية الائتمانية السيادية على تحمل الديون السيادية وعبائها في الاقتصادات المتسمة بالريعية في عدم تبني استراتيجيات استثمارية ناجحة".

##### - اهداف البحث

ويسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

أ. تسليط الضوء على مفاهيم التصنيف الائتماني والأهمية الائتمانية السيادية.

ب. تحليل مؤشرات الأهمية الائتمانية السيادية في العراق للمدة (2004-2015) لاستكشاف قدرتها على تحمل الديون السيادية وعبائها على الاقتصاد العراقي.

ج. ابراز بعض النتائج والمعالجات من واقع الاقتصاد العراقي لرفع قدرة ودرجة التصنيف الائتماني من خلال رفع درجة الأهمية الائتمانية.

##### - منهج البحث

من أجل تحقيق ما وضع من اهداف للبحث واختبار فرضياته، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من

خلال وصف وتحليل مؤشرات الأهلية الائتمانية ومحدداتها وكيفية قياسها في الاقتصاد العراقي الريعي،

#### - فرضية البحث

تنبثق الفرضية الأساسية التالية:

"ضعف الأهلية الائتمانية السيادية في العراق في تحمل الديون السيادية واعبائها " في ظل اقتصاد يتم فيه تحديد النفط كسلعة وحيدة يعتمد عليها في تلبية متطلبات الاقتصاد.

#### - الحدود الزمانية والمكانية للبحث

وأن حدود البحث تتلخص:

- **الحدود المكانية:** تناول البحث الأهلية الائتمانية السيادية في الاقتصاد العراقي.

- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للبحث في اختيار المدة 2004-2015، وهذه المدة تعد مناسبة لقياس مؤشرات الأهلية الائتمانية في الاقتصاد العراقي.

#### - هيكلية البحث

ومن أجل تحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياته، تم تقسيم محتوياته الى ثلاثة محاور، المحور الأول ناقش منهجية البحث ودراسات سابقة واختص المحور الثاني : بالإطار المفاهيمي للأهلية الائتمانية السيادية، والمحور الثالث ناقش تحليل تطور مؤشرات الأهلية الائتمانية في العراق خلال مدة البحث . واختتم البحث ببعض النتائج والمعالجات المترتبة من عدم استقرار الأهلية الائتمانية على مستقبل الاقتصاد العراقي، والتوصيات اللازمة بضوء ذلك .

#### ٢ . ١ . دراسات سابقة:

دراسة فيدر وأوي (1985) حددت الأهلية الائتمانية الدولية وأثارها السياسية، تناولت هذه الدراسة عينة كبيرة من الدول تضم (55) دولة، وقد استخدم الباحثان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـ (الصادرات، الواردات، الاحتياطيات، الناتج المحلي الاجمالي، الدين الخارجي والاستهلاك) ومدى تأثيرها على الأهلية الائتمانية. اشارت نتائج الدراسة الى أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى تحسن تصنيف الأهلية الائتمانية وأن ثبات نمو الصادرات يؤدي الى زيادة الاقتراض من أجل توفير الموارد اللازمة لزيادة الاستثمار وبالتالي فإنه يمكن أن يقلل من الأهلية الائتمانية في فترات لاحقة.

ودراسة بروير وريفولي (Brewer and Rivoli 1990) السياسة والأهلية الائتمانية للبلد في البنوك الدولية، ركز الباحثان في هذه الدراسة على تأثير عدم الاستقرار السياسي الى جانب أثر بعض المتغيرات

الاقتصادية في تحديد الأهلوية الائتمانية، إذ تناول الباحثان (30) عينة من أكثر البلدان النامية المثقلة بالديون باستخدام اثنين من المتغيرات الاقتصادية وهي نسب الحساب الجاري الى الناتج القومي الاجمالي والديون الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي الى جانب الاستقرار السياسي، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن تواتر حدوث تغيير في النظام الحكومي كبديل للاستقرار السياسي كان كبير جداً، أما درجة الصراع المسلح والشرعية السياسية لم يكن لها تأثير كبير.

أما دراسة لي (Lee 1993) فقد تناول الأهمية النسبية لعدم الاستقرار السياسي والمتغيرات الاقتصادية على الأهلوية الائتمانية للبلدان، فحصت هذه الدراسة آثار كل من المتغيرات الاقتصادية والسياسية لـ (29) دولة مثقلة بالديون، وقد استخدم الباحث ثلاث مؤشرات لقياس الأهلوية الائتمانية هي: نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي الاجمالي، ونسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الى دخل الفرد، ونسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي، وقد تضمن التحليل استعراض عدد من متغيرات عدم الاستقرار السياسي التي كان لها الأثر الأكبر على مؤشرات الأهلوية الائتمانية.

كذلك تناول نديم الحق وآخرون (Nadeem Ul Haque and others (1997) الأهلوية الائتمانية بعنوان: المحددات الاقتصادية لمؤشرات الأهلوية الائتمانية للبلدان النامية، قدمت هذه الدراسة تحليلاً تجريبياً لوضع المحددات الاقتصادية لمؤشرات الأهلوية الائتمانية لأكثر من (60) دولة نامية للمدة 1980-1993. وقد اثبتت نتائج الدراسة أن هناك تباين كبير في التصنيف الائتماني لبلدان العينة، وأن هذا التباين يعود الى ارتفاع اسعار الفائدة الدولية بغض النظر عن الأسس الاقتصادية المحلية فضلاً الى الموقع الاقليمي للبلد وهيكل صادراته (بغض النظر عما اذا كانت الدولة مصدرة للمنتجات النفطية أو المنتجات المصنعة).

ودراسة بيتر رولاند وآخرون (Peter Rowland and others (2004) محددات الانتشار والأهلوية الائتمانية للديون السيادية في الاسواق الناشئة دراسة لمجموعة بيانات، استخدم الباحثون في هذه الدراسة البيانات الإحصائية في التعرف على محددات الأهلوية الائتمانية للجهات المصدرة لسندات الخزنة الأمريكية، إذ استخدمت الدراسة عينة من ستة عشر من الأسواق الناشئة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، واستخدم الباحثان العديد من المتغيرات التفسيرية وهي: معدل النمو الاقتصادي، نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الاحتياطيات الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الدين الخارجي الى الصادرات، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، خدمة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، وقد بينت الدراسة أن معدل التضخم كان له الأثر الأكبر في تحديد مستوى الأهلوية الائتمانية.

أما أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فهي تعد اول دراسة تسلط الضوء على موضوع الأهلوية الائتمانية السيادية للعراق بالنفط وبدون النفط مع ابراز لبعض النتائج والدروس المتوخاة من واقع الاقتصاد العراقي المتسم بالرعيية.

٢. الإطار المفاهيمي للأهلوية الائتمانية السيادية:

مفهوم الأهلية الائتمانية السيادية وأهميتها وأهدافها ومحدداتها وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسها. يأتي من خلال السياق الآتي:

## ٢. 1. مفهوم الأهلية الائتمانية السيادية:

تعرف الأهلية الائتمانية في قاموس المعجم الوسيط، والتي تعني الملاءة المالية وتعني بالإنجليزية: creditworthiness، أو الجدارة الائتمانية، بمعنى أهلية الاقتراض أو الجدارة الائتمانية، وتعني بالإنجليزية: credit eligibility أن مفهوم الأهلية الائتمانية السيادية يعبر عن الملاءة المالية للجهة المقترضة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية للآخرين. (Estrella, 2000: 13)

أما مفهوم الأهلية الائتمانية السيادية فيشير إلى قدرة الحكومة على سداد القروض مع الفوائد المترتبة بذمتها في وقتها المحدد، والمتفق عليها مع الجهة المانحة للقرض، وهذا يتم من خلال تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للمقدرة المالية السيادية للحكومة ومدى رغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد للسداد (طلفاح، 2005: 5).

يمكن القول أن الأهلية الائتمانية السيادية تتمثل في قدرة الحكومة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية من تسديد اقساط الدين والفوائد المترتبة عليه في الموعد المحدد له، وهذا يأتي من خلال اهتمام الحكومات وسعيها في الحصول على تصنيف ائتماني سيادي عال يسهل حصولها على التمويل ويعزز قدرتها على السداد دون تأخير (Rowland, 2004: 2-5).

## ٢. 2. التصنيف الائتماني وعلاقته بالأهلية الائتمانية:

التصنيف الائتماني هو رأي وكالة التصنيف في تقييم القدرة المستقبلية في مدى امكانية الجهة المقترضة ومدى التزامها القانوني في تسديد اصل الدين مع الفوائد المستحقة في موعدها المحدد (Asgharian, 2005: 24)، وهو يعبر عن تقييم قدرة الدولة على دفع التزاماتها المالية، ويشار إلى هذه القدرة بأسم الأهلية الائتمانية (Bhatia, 2002: 4). فالتصنيف الائتماني هو تقييم الأهلية الائتمانية على اساس التوقعات أو تنبؤات تستند على رأي وكالة التصنيف الائتماني لكيفية تصرف الجهة المدينة في المستقبل، وهو يعكس الترتيب النسبي لمخاطر الائتمان بشكل رموز وإشارات يمكن من خلالها معرفة التصنيف الائتماني للبلد، فهو بهذا يعد من أهم العوامل التي تحدد معدل الفائدة الذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية المحلية والدولية (Östlund, 2009: 14).

وعليه تحتل مؤشرات الأهلية الائتمانية أهمية كبيرة في تحديد مستوى التصنيف الائتماني لكل دولة لغرض الحصول على التمويل اللازم من خلال الأسواق المالية والحكومات والبنوك المحلية أو الدول، ويعد واحداً من التقنيات المهمة في البنوك وأداة حاسمة لتحديد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، كما يعد معياراً رئيساً لتقييم الأهلية الائتمانية السيادية لها.

وتبني وكالات التصنيف الائتماني تصنيفاتها الائتمانية على اساس عنصرى المخاطرة والأمان، وهذه تتحدد من خلال مدى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وقد اعتمدت وكالات التصنيف الائتماني نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية هما (Bahena, 2010: 2):

- درجة الاستثمار: وتعني مستوى مخاطر ائتمانية منخفض.
  - درجة المضاربة: وتعني مستوى مخاطر ائتمانية مرتفع، او استثمار محفوف بالمخاطر.
- فكلما انخفضت درجة المخاطرة، ارتفعت درجة الامان وحصل البلد على تصنيف ائتماني اعلى، وبالتالي ارتفعت اهليته الائتمانية السيادية، والعكس صحيح.
- تستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموز معدلة للدلالة على حدود التصنيف ضمن كل درجة من درجات التصنيف، وللتعرف على مزيد من المعلومات راجع (طلفاح، 2005: 1-35).
٢. 3. محددات الأهلية الائتمانية السيادية:

تحدد الأهلية الائتمانية السيادية للحكومة من خلال مقدرتها على الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير في المواعيد المحددة لها دون حاجتها الى اعادة جدولة تلك الديون أو أن تتعثر في سداد ديونها، وهذا يتم من خلال استخدام تلك القروض في مجالات استثمارية منتجة تعزز من قيمة الصادرات أو تعمل على إنشاء صناعات لإحلال الواردات من اجل توليد مصادر اضافية للدخل تسهم في خدمة الديون والالتزامات الخارجية.

تعتمد وكالات التصنيف الائتماني على العديد من العوامل التي تؤثر على طاقة الحكومة المقترضة وقدرتها أو رغبتها في خدمة ديونها الداخلية والخارجية، إذ تم تصنيفها الى محددات اقتصادية ومالية وسياسية ومن المحددات الاقتصادية، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي، معدل التضخم، التنمية الاقتصادية وهناك المحددات المالية مثل وضع الموازنة العامة، الميزان التجاري، المديونية الخارجية، الدين الداخلي، إذ يتوقف حجم الدين الداخلي على عاملين اساسيين هما (دحية، 2007، 153): حجم العجز الاولي في الموازنة. واسعار الفائدة على مصادر تمويل العجز. وهناك المحددات السياسية والامنية وتتمثل المحددات السياسية والامنية المرتبطة اساساً بالأهلية الائتمانية في حالة عدم الاستقرار السياسي والامني للدولة، فضلاً عن درجة التآلف والتجانس الاجتماعي ومدى رغبة الدولة في الانضمام الى النظام الاقتصادي الدولي، فضلاً لما سبق فأن هناك عوامل اخرى من شأنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي على قدرة الحكومة على خدمة ديونها، من اهمها هو الفساد المالي والاداري الذي يعمل على تبديد الفائض الاقتصادي وتعميق التفاوت في توزيع الدخل وعدم العدالة في توزيع النفقات العامة وبالأخص الاستثمارية منها وما تسببه من ارتفاع في كلف المشاريع وانخفاض في جودتها.

### ٣. المحور العملي:

ان الاساس العلمي الذي اعتمدها الباحثين في تبني هذه المؤشرات قائم على الافتراض لغرض التوصل الى نتائج تخدم اهداف البحث العلمي، ومن هذه المؤشرات:

### ٣. 1. مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات الإجمالية:

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1)، أن الإيرادات الضريبية مارست دوراً ضعيفاً في الاسهام في اجمالي الإيرادات العامة لسنوات البحث فتكاد تكون في أغلب السنوات معدومة، إذ أن العراق بلدا ناميا واقتصاده ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية، ويتميز بتخلف الأنظمة الضريبية المتبعة فيه، وأن فقدان المساهمة الضريبية يعني فقدان اداة للاستقرار الكلي من يد السياسة المالية وبالتالي ترك قدرة التدخل اثناء الدورة (الدورة بالنسبة للاقتصاد العراقي مرتبطة بأسعار النفط) ضعيفة لا بل معدومة مما يجعل ظاهرة مسايرة الدورة هي السائدة.

### ٣. 2. مؤشر نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الإجمالية:

يتضح من بيانات الجدول (1) والشكل (1)، أن حصيلة الإيرادات النفطية في السنوات 2004-2015 بعد الحرب الأخيرة واحتلال العراق ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، إذ بلغت نسبة المساهمة في عام 2004 (98.8%)، وهي أعلى نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة وبقيمة (32,593.0) مليار دينار، بسبب تزايد صادرات النفط، فضلاً عن انخفاض الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بسبب تدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية. استمرت الإيرادات النفطية بالزيادة الكبيرة في السنوات التالية وينسب مساهمة مرتفعة أيضاً، ذلك بسبب زيادة الأسعار العالمية للنفط، وزيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية.

انخفضت الإيرادات النفطية في عام 2009 الى (50,190.2) مليار دينار، بعد أن كانت في عام 2008 بقيمة (76,297.0) مليار دينار، وانخفضت نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات من (94.6%) في عام 2008 الى (90.9%) في عام 2009، وان سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط بفعل الأزمة المالية التي كان قد شهدتها الاقتصاد العالمي في تلك المدة والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلد النفطي.

ارتفعت الإيرادات النفطية في السنوات اللاحقة، إذ بلغت (100,778.3) مليار دينار في عام 2014 وبنسبة مساهمة بلغت (95.7%)؛ بسبب تحسن أسعار النفط العالمية، إلا أنها سرعان ما انخفضت في عام 2015، إذ بلغت (78,649.0) مليار دينار، وبنسبة مساهمة (83.6%)، وهي أدنى نسبة مساهمة للمدة ما بعد 2003، ويعزى السبب الى الانخفاض الهائل في أسعار النفط العالمية وانخفاض الإيرادات النفطية فضلاً عن زيادة الإيرادات الضريبية بسبب فرض ضرائب جديدة.

### ٣. 3. مؤشر نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة الإجمالية:

يلاحظ من المتابعة الإحصائية السابقة أن اعتماد الإيرادات العامة للدولة على النفط وبشكل أساس ينجم عنه مخاطر تذبذب حصيلة الإيرادات العامة، إذ أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض

الإيرادات العامة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، خاصةً وأن الإيرادات النفطية تعد المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة والتي تؤدي إلى تراجع أهمية الإيرادات الأخرى وخصوصاً الضرائب، فضلاً عن ذلك فأن احتمال تراجع كمية الإنتاج أو الأسعار لأي سبب داخلي سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة وهذا ما حصل بالفعل في عام 2015 إذ انخفضت أسعار النفط العالمية الى ما دون \$25.

وهناك الإيرادات الأخرى جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها، والتي تشمل (الرسوم، إيرادات إيجار أملاك الدولة، خدمات الدوائر للغير، المنح، المساهمات الاجتماعية، وغيرها من الإيرادات الأخرى). ولمعرفة دورها في الاسهام في اجمالي الإيرادات العامة، يمكن الاستعانة بالجدول (1) والشكل (1)، والذي يوضحان حصيلة الإيرادات الأخرى إذ بلغت عام 2004 (236.2) مليار دينار، كما تراجعت الأهمية النسبية لهذه الإيرادات إلى أدنى مستوى لها (0.7%) من الإيرادات العامة، والسبب يعود الى ارتفاع عائدات النفط بعد قرار رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق (الحصار الاقتصادي).

استمرت الإيرادات الأخرى بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت حصيلتها عام 2009 (3,002.8) مليار دينار، وارتفعت نسبتها إلى (5.4%) من الإيرادات العامة، بسبب تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بفعل الأزمة العالمية عام 2009.

بلغت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الأخرى من اجمالي الإيرادات العامة لمدة ما بعد 2003 في عام 2015 بنسبة (9.7%)، وبقيمة مقدارها (9,158.9) مليار دينار؛ ويعزى السبب لهذه الزيادة في نسبة المساهمة الى الانخفاض الكبير في مساهمة الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات العامة نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية.

يتضح مما تقدم ما يأتي:

أ. الإيرادات الضريبية تشكل نسبة ضعيفة او معدومة من الإيرادات الاجمالية لاسباب عديدة منها التهرب الضريبي وصغر حجم الوعاء الضريبي وعدم تصميم جهاز ضريبي قادر على رقد الإيرادات الاجمالية بالاموال اللازمة لديمومة التنمية الاقتصادية وبالتالي أن تكون لها القدرة على رفع مستوى الأهلية الائتمانية للحكومة لمواجهة الايفاء بالديون وخاصة السيادية.

ب. ان الإيرادات النفطية تستحوذ على النسبة الاكبر من مجمل الإيرادات وتعد متغيراً تابعاً لمتغير مستقل (سعر النفط) والذي بدوره يعد متغيراً تابعاً لمتغيرات الطلب العالمي على النفط والنمو الاقتصادي العالمي ما يعني أن هذا المتغير يتصف بعدم الاستقرار وبما أن هذا المورد يعد مصدراً من مصادر قوة الأهلية الائتمانية للدول الربعية لذا فلا يمكن أن نعول عليه كثيراً في رقد تلك الأهلية وبالتالي لا يمكن أن تكون ارضية صلبة لايفاء هذه الدول بالتزاماتها المالية وخاصة الديون السيادية.

ج. من خلال استعراض هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة للعراق يتضح بأن دورة الاعمال بالنسبة للاقتصاد العراقي الكلي هي دورة الايراد النفطي ولكن يرافقه شلل في قدرة الادوات المالية على مواجهة مسار الدورة وبالتالي ذهاب الايراد النفطي الى القاع يديمه Sustain تدني التمويل العام للنشاط الكلي الذي يهيمن عليه القطاع العام معجلا الدورة في اتجاهها الركودي. (داغر، 2016) مما يتطلب تنويع هذه الايرادات كما ونوعا بما يعزز قدرة الاقتصاد ويجعله اكثر استقرارا واكثر فاعلية لتكون قاعدة صلبة لتعزيز الأهلوية الائتمانية في العراق بما يرفع من قدرة الحكومة على الايفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدول المقرضة.

جدول (1) نسبة الإيرادات النفطية والضريبية والآخرى في الإيرادات الاجمالية للمدة من 2004-2015  
(مليار دينار)

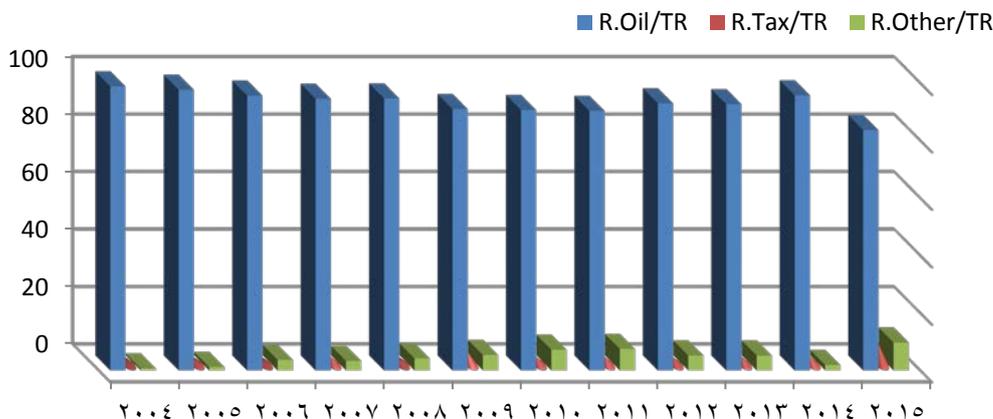
السنوات	اجمالي الايرادات	الايرادات النفطية	نسبة المساهمة بالإيرادات %	الايرادات الضريبية	نسبة المساهمة بالإيرادات %	الايرادات الأخرى	نسبة المساهمة بالإيرادات %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	32,988.9	32,593.0	98.8	159.6	0.5	236.2	0.7
2005	40,435.7	39,448.5	97.6	495.3	1.2	491.9	1.2
2006	49,055.5	46,873.2	95.6	381.2	0.8	1,801.1	3.7
2007	54,964.9	51,949.3	94.5	1,228.3	2.2	1,787.3	3.3
2008	80,641.0	76,297.0	94.6	985.8	1.2	3,358.2	4.2
2009	55,243.5	50,190.2	90.9	2,050.5	3.7	3,002.8	5.4
2010	70,178.2	63,594.2	90.6	1,503.5	2.1	5,080.5	7.2
2011	108,807.4	98,241.6	90.3	2,408.2	2.2	8,157.6	7.5
2012	119,817.2	111,326.2	92.9	2,311.1	1.9	6,179.9	5.2
2013	113,840.1	105,450.7	92.6	2,518.7	2.2	5,870.7	5.2
2014	105,266.0	100,778.3	95.7	2,527.0	2.4	1,960.7	1.9
2015	94,048.4	78,649.0	83.6	6,240.5	6.6	9,158.9	9.7

المصدر: 1. الأعمدة (1، 4، 6) وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية - جداول الحسابات الختامية.

2. العمود (2) وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية - جداول الحسابات الختامية؛ وبيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، بنك المعلومات.

3. الأعمدة (3، 5، 7) من عمل الباحثين.

الشكل (1) نسب مساهمة الإيرادات النفطية والضريبية والأخرى في إجمالي الإيرادات في العراق



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

#### ٣. 4. مؤشر نسبة الاستيرادات الى إجمالي الصادرات:

يعد هذا المؤشر معبراً عن مدى قدرة الحكومة على تسديد اعباء الاستيرادات من خلال الصادرات، وبما أن العراق يعد من أكثر البلدان التي تعاني من تقادم الاستيرادات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها والتي انعكست بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد وبشكل خاص الصادرات النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد العراقي، ومن خلال متابعة بيانات الجدول (2) يلاحظ أن نسبة الاستيرادات الى الصادرات كانت مرتفعة في بداية المدة إذ بلغت في عام 2004 بحدود 61.1% ثم في عام 2005 كانت 69.8% وهذا يعود الى ارتفاع حجم الاستيرادات من جهة، وتخصيص قسم كبير من الصادرات النفطية كتعويض الى الدول المتضررة بسبب الحرب من جهة اخرى، ثم بدأت بالارتفاع بشكل حاد كما في الجدول (2)، إذ ارتفعت في عام 2009 الى 96.8% وفي عام 2010 انخفضت الى 80.8%، وهذا يعود الى التزام العراق بتسديد اقساط الدين مع فوائده المترتبة في اوقاتها المحددة، والى ارتفاع حجم وقيمة الاستيرادات، وانخفاض حجم الإيرادات النفطية بسبب تداعيات انخفاض سعر النفط إلا أن هذه النسبة عادت الى الانخفاض لتصل الى 58.1% في عام 2015 بسبب انخفاض الاستيرادات وارتفاع اسعار النفط وهذا مؤشر ايجابي من شأنه أن يرفع الأهمية الائتمانية للعراق.

يعد انخفاض هذه النسبة مؤشراً مهماً لقدرة الحكومة على تسديد ديونها الخارجية من الصادرات النفطية إلا أن تذبذب اسعار النفط يخفض من مستوى التصنيف الائتماني ويضعف من اهليته الائتمانية، وهذا يتطلب تنويع مصادر التبادل التجاري وتقليل الاعتماد على النفط. إذ ان حدوث ازمة اقتصادية تؤدي الى تراجع اسعار النفط وان انعكاس ذلك يؤدي الى تراجع الصادرات الاخرى.

جدول (2) نسبة الاستيرادات الى مجمل الصادرات ووالصادرات غير النفطية في العراق للمدة 2004-

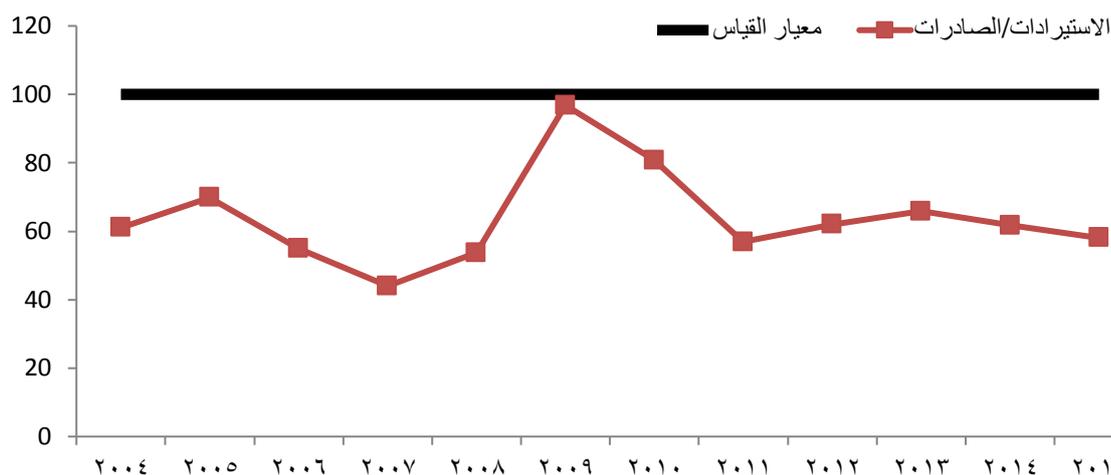
2015 (مليار دينار)

الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط %	الاستيرادات / الصادرات %	الصادرات بدون النفط	الصادرات	الاستيرادات	السنة
(5)	(٤)	(٣)	(2)	(1)	
8432.3	61.1	236.2	32,593.0	19917	2004
5597.1	69.8	491.9	39,448.5	27532	2005
1429.7	54.9	1,801.1	46,873.2	25750	2006
1280.1	44.0	1,787.3	51,949.3	22880	2007
1219.8	53.7	3,358.2	76,297.0	40964	2008
1617.5	96.8	3,002.8	50,190.2	48569	2009
1011.3	80.8	5,080.5	63,594.2	51380	2010
685.8	56.9	8,157.6	98,241.6	55941	2011
1117.1	62.0	6,179.9	111,326.2	69037	2012
1182.8	65.8	5,870.7	105,450.7	69438	2013
3173.2	61.7	1,960.7	100,778.3	62217	2014
498.8	58.1	9,158.9	78,649.0	45682	2015

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة لسنوات متعددة.  
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

الشكل (2) نسبة الاستيرادات الى اجمالي الصادرات في العراق للمدة 2004-2015

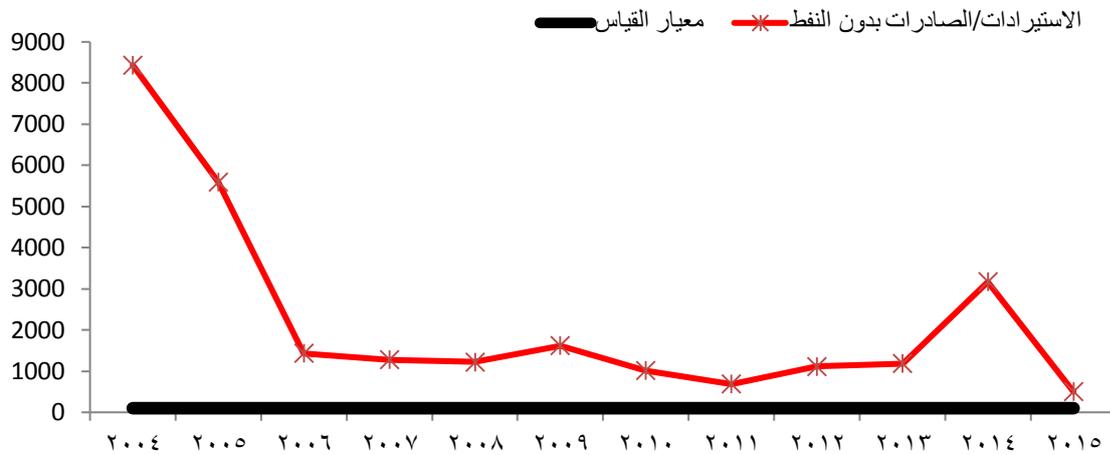


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (2).

٣. 5. مؤشر نسبة الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط:

يعبر هذا المؤشر بشكل حقيقي على قدرة الاقتصاد على تحمل اعباء الاستيرادات من خلال الصادرات بدون النفط، هذا المؤشر يبين مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الاعباء بسبب زيادة مستويات الطلب الكلي للمجتمع نتيجة سياسات الانفاق المتعاطمة ومحدودية او ضعف جهاز العرض على الاستجابة لمستويات هذا الطلب ويبين حقيقية ما هو عليه التصنيف الائتماني للعراق وبالتالي ضعف الأهلية الائتمانية له، ومن خلال متابعة بيانات الجدول (2) يلاحظ أن نسبة الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط كانت مرتفعة في بداية المدة إذ بلغت في عام 2004 بحدود 8432.3% ثم في عام 2005 كانت 5597.1% وهذا يعود الى ارتفاع حجم الاستيرادات من جهة، ومن ثم هشاشة هيكل الصادرات بدون النفط، ثم بدأت بالانخفاض بشكل تدريجي كما في الجدول (2)، إذ كانت في عام 2011 الى 685.8% وفي عام 2015 انخفضت الى 498.8%، وهذا يعود الى انخفاض اقيام الاستيرادات، ومهما كانت نسب الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط تتذبذب إلا أنها تجاوزت نسبة 100% فهذا مؤشر يدل على ضعف الاقتصاد العراقي والى التدني الكبير في مستوى التصنيف الائتماني للعراق وبالتالي ضعف اهليته الائتمانية بدون النفط.

الشكل (3) نسبة الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط في العراق للمدة 2004-2015

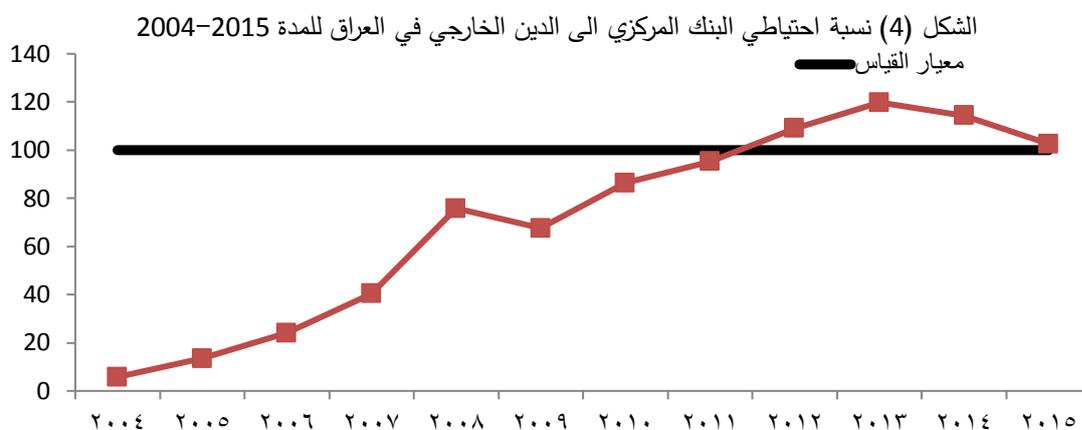


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (2).

### ٣. 6. مؤشر نسبة احتياطات البنك المركزي الى اجمالي الدين الخارجي:

يشير ارتفاع هذه النسبة لمدى كفاية الاحتياطات من العملة الاجنبية لمواجهة الديون الخارجية مع الفوائد المترتبة عليها، وتعد الاحتياطات النقدية بمثابة خزين امان تستخدمه الحكومة لمواجهة الحالات الطارئة التي تمر بها. ومن خلال ملاحظة الجدول والشكل (4) يتبين لنا أن نسبة الاحتياطات من العملة الاجنبية الى اجمالي الدين الخارجي اخذت بالتزايد طيلة مدة الدراسة، إذ بلغت في عام 2008 الى 75.7% بعد أن كانت في عام 2004 بحدود 5.8%، ثم ارتفعت لتصل في عام 2013 الى اعلى مستوى

لها بعد ارتفاع اسعار النفط، إذ بلغت الى 119.8% لتتخفض بعدها الى 114% و 102,6% في عامي 2014 و 2015 على التوالي، أثر انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية، وطبقاً لذلك يعد العراق من الدول التي تمتلك احتياطي عال من العملة الاجنبية، فهو يحتل المرتبة الاولى بين الدول العربية التي تحتفظ بحجم احتياطي عال فضلا عن كل من (الجزائر والسعودية ولبنان) حسب تصنيف دراسات صندوق النقد العربي (اسماعيل، 2016: 5). يشير ارتفاع هذه النسبة الى أن العراق يمتلك سيولة عالية تمكنه من ادارة مدفوعاته الخارجية وبالتالي من الممكن أن ترفع من تصنيفه الائتماني وتعزز من جدارته الائتمانية.



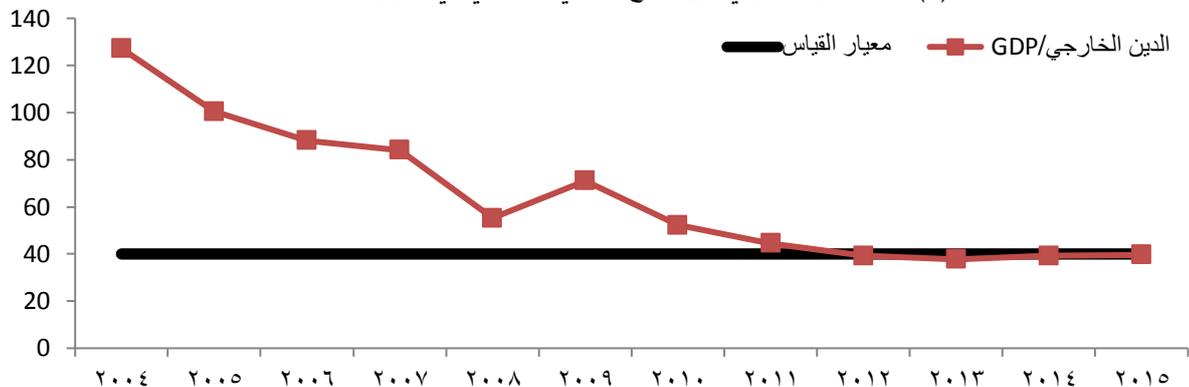
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (3).

### ٣. 7. مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي :

تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الحكومة على استخدام القروض الخارجية بالشكل الذي ينمي الطاقة الانتاجية للاقتصاد ويرفع من قدرتها على خدمة ديونها الخارجية، وان ارتفاع هذه النسبة يفسر عدم استخدام تلك القروض بشكل امثل، وتعتمد الدول الصناعية المتقدمة نسبة 60% كمعيار قياس، أما اقتصادات الدول النامية وخاصة الدول الريعية فتعد نسبة 40% هي النسبة المقبولة. ومن ملاحظة الجدول والشكل (5) يتبين هناك تذبذب واضح في نسبة الدين الخارجي الى GDP، إذ ارتفعت تلك النسبة 127.2% في عام 2004 بداية الدراسة ومن ثم بدأت بالانخفاض التدريجي، إذ بلغت في عام 2005 100.5% بسبب انخفاض الدين الخارجي في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة لها هذا من جهة وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من جهة ثانية وبلغ في عام 2013 نسبة 37.7% وهي أوطأ نسبة خلال مدة الدراسة بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط هذا التذبذب الحاصل في النسب بسبب تذبذب الدين الخارجي وعدم استقرار اسعار النفط، وعدم اعتماد برنامج استثماري مخطط ومدروس لاستثمار تلك القروض في مجالات يمكن ان تعزز الطاقة الانتاجية وتجعل الناتج الحدي لها اكبر من

كلفة الاقتراض ليتمكن البلد من الوفاء بالتزاماته المالية، وهذا يعد احد العوامل التي خفضت من التصنيف الائتماني للعراق وبالتالي اضعفت من اهليته الائتمانية.

الشكل (5) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2015



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (4).

جدول (3) نسبة الاحتياطيات لدى البنك المركزي الى الدين الخارجي والدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004- 2015 (مليار دينار)

السنة	اجمالي الاحتياطيات الدولية	الدين الخارجي	اجمالي الاحتياطيات/الدين الخارجي %	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الخارجي/GDP %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	10739	186022	5.8	146,251.1	127.2
2005	19860	148097	13.4	147,361.9	100.5
2006	26424	110172	24	125,115.2	88.1
2007	37855	93758	40.4	111,455.8	84.1
2008	58224	76947	75.7	139,331.1	55.2
2009	51345	75990	67.6	106,996.9	71.0
2010	58429	67633	86.4	129,548.0	52.2
2011	69858	73275	95.3	164,517.1	44.5
2012	77545	71151	109	181,460.0	39.2
2013	86636	72341	119.8	191,722.1	37.7
2014	79529	69562	114.3	177,450.7	39.2
2015	68846	67116	102.6	169,630.9	39.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة لسنوات متعددة.

- النسبة المئوية من عمل الباحث.

٣. 8. مؤشر الفساد المالي والاداري في الاقتصاد العراقي:

عرفت الادبيات تعريفا محدودا للفساد والذي يعني استخدام المنصب الرسمي في جهاز الدولة لتحقيق منفعة شخصية وفرص الفساد هي التنافس على المنافع الحكومية مثل العقود الاستيرادات والمشتريات وبيع المنشآت المملوكة للدولة وكذلك الدفع لتجنب التكاليف المترتبة من جراء القوانين واللوائح التنظيمية والضرائب والملاحقة القضائية والدفع للحصول على مناصب رسمية وحسب هذه الادبيات فان اسباب الفساد هي ذات علاقة بتدخل الحكومة في الاقتصاد ومن اهم مصادر الفساد على القيود التي تفرض على التجارة كالقيود الكمية على الواردات للحصول على ترخيص الاستيراد وذلك بدفع الرشاوي للحصول عليها (الكويت، 2008: 2-15)، ودون الخوض بتفاصيل الفساد واسبابه ومصادره وما يهمنها هو أثره على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير في الاستثمار وما له من اثر في النمو الاقتصادي واذي درجت العادة في الادبيات الاقتصادية التطبيقية أن تكتشف أثره على النشاط الاقتصادي من خلال تقدير علاقات سببية بين النشاط الاقتصادي كمتغير موضح ومؤشر الفساد الاداري كمتغير مفسر في اطار عينة دولية من 213 دولة للمدة 1996-2005 وكانت العلاقة سالبة بينها ما يعني بالنتيجة انه يؤثر في التصنيف الائتماني للدول وبالتالي في جدارتها الائتمانية، وظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 لمنظمة الشفافية الدولية ان خمسة بلدان عربية هي الاكثر فسادا في العالم، وهي الصومال وسوريا واليمن والسودان والعراق.

ويستخدم المؤشر، الذي يضم 180 بلداً من حيث مستويات الفساد، مقياساً يتراوح بين صفر و 100، إذ يكون بلدا فاسدا للغاية و 100 نظيفا جدا. وإن سوريا، وجنوب السودان، والصومال والعراق تحتل المرتبة الأدنى في المؤشر، أما المنطقة الافضل أداء فهي أوروبا الغربية بمتوسط 66. أما أسوأ المناطق أداء فهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمتوسط 32 درجة وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بمتوسط 34 درجة.

#### 5. اهم الدروس المتوخاة:

بعد استعراض أهم مؤشرات قياس الأهلية الائتمانية، نبين أهم الدروس المتوخاة والتي من شأنها أن ترفع من مستوى التصنيف الائتماني وتعزز تلك الأهلية:

#### 1.5. رفع نسبة الإيرادات الضريبية لمجمل الإيرادات الكلية:

إن ارتفاع هذه النسبة يعد امرا ايجابيا لرفع مستوى الأهلية الائتمانية، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الإيرادات الضريبية تساهم بشكل كبير من مجمل الإيرادات الاجمالية ما يعني صحة النظام الضريبي وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالنتائج المحلي الاجمالي والذي يقتضي اجراء اصلاح شامل وتصميم للنظام الضريبي في العراق لرفع وديمومة مستوى هذه الإيرادات وبالتالي لتكون قاعدة اساسية لرفع مستوى التصنيف الائتماني لغرض تعزيز الأهلية الائتمانية.

#### 2.5. زيادة نسبة الإيرادات النفطية لمجمل الإيرادات الكلية:

يعد العمل على زيادة هذه النسبة امرا ايجابيا لرفع مستوى الأهلية الائتمانية، وأن ارتفاع هذه النسبة وديمومتها يتطلب استقرار مستوى اسعار النفط ورفع كمية المنتجات النفطية وهذا قد يكون امرا صعبا في ظل عدم استقرار الطلب العالمي على النفط فضلا عن تذبذب النمو الاقتصادي العالمي مما يقتضي للمحافظة على استقرار هذه النسبة من تنشيط وتنويع التصنيع في القطاع النفطي والذي يعد اكثر استقرارا لرفد مستوى التصنيف الائتماني لتعزيز ورفع مستوى الاهلية الائتمانية وعدم الاعتماد على خامات النفط التي تتصف بعدم الاستقرار ذات الأثر السلبي على مستوى التصنيف الائتماني ومن ثم يضعف من تعزيز الأهلية الائتمانية.

### 3.5. رفع نسبة الايرادات الاخرى لمجمل الايرادات الكلية:

ارتفاع هذه النسبة يعد امرا ايجابيا لرفع مستوى الأهلية الائتمانية، وأن ارتفاع هذه النسبة يتطلب رفع مستويات النمو الاقتصادي لكافة قطاعات الاقتصاد بمختلف انشطته الانتاجية والخدمية وللمحافظة على استقرار هذه النسبة يقتضي تنويع مصادر الدخل لرفد مستوى التصنيف الائتماني ومن ثم تعزيز الأهلية الائتمانية.

### 4.5. خفض نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد خفض هذه النسبة جانب ايجابي، وأن انخفاض تلك النسبة كان بسبب قيام بعض الدول بتخفيض واعفاء بعض ديونها المستحقة على العراق. وأول درس متوخى يكمن في زيادة تلك الايجابية من خلال تنويع وتنمية وتطوير القطاعات الانتاجية الأخرى الى جانب النفط لرفع مستوى GDP والذي يعد محدد اساسي للحصول على درجة تصنيف ائتماني عال يرفع من الأهلية الائتمانية للحكومة.

### 5.5. نسبة الاستيرادات الى الصادرات النفطية :

خفض هذه النسبة يعد امرا ايجابيا، وانخفاض نسبة الاستيرادات الى الصادرات يعني تعظيم حجم الصادرات مقارنة بخفض اقيام الاستيرادات، والتركيز على استيرادات السلع الرأسمالية التي تعزز الطاقة الانتاجية وترفع من مستوى GDP من خلال زيادة الصادرات ومن شأن خفض هذه النسبة أن تعزز الأهلية الائتمانية.

### 6.5. خفض نسبة الاستيرادات الى الصادرات غير النفطية

ان خفض هذه النسبة يعد امر ايجابي ودليل على ارتفاع مستوى التصنيف الائتماني للعراق وتعزيز لاهليته الائتمانية ، ويتطلب العمل لخفض هذه النسبة بتحديد سلعة النفط من الصادرات وعدم الاعتماد عليها كمعيار فعلي لتحديد مستوى التصنيف الائتماني ومن ثم اهليته الائتمانية هذا من جانب، ومن جانب اخر وجوب مرنة القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة بل اصلاح كل النشاطات الانتاجية في العراق

وبالتالي تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على سلعة النفط والتي تؤثر فيها عوامل ومتغيرات دولية لا يمكن السيطرة عليها وبالتالي لا يمكن التعويل عليها كثيرا في تصميم مستويات تصنيف ائتماني عالي وبالتالي عدم امكانية تعزيز ورفع مستوى اهليته الائتمانية في تحمل اعباء الديون السيادية .

#### 7.5. نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي:

يشير ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي بأن العراق لديه خزين كافي من العملة الاجنبية تمكنه من ادارة مدفوعاته الخارجية، وأن وصول هذه النسبة الى 100% يعد مؤشر ايجابي وصحي بالنسبة الى الاقتصاد وأن انخفاض هذه النسبة عن 100% يعنى هنالك جرس انذار مبكر وهناك خطر يواجه الاقتصاد وعلى السياسات النقدية والمالية البدء بالعمل لاجل تلافي ذلك الخطر والعمل على اعادة هذه النسبة لمستواها لنسبة 100% من خلال ايجاد مصادر دخل اضافية وزيادة تلك الاحتياطيات.

#### 8.5. نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:

ان نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق عندما تتجاوز 40% يعد امرا سلبيًا، ومؤشر لعدم استغلال القروض الخارجية بالشكل الذي يرفع من القدرة الانتاجية للبلد فضلا عن عدم استغلال الموارد النفطية في مشاريع استثمارية والتي تعد من أهم المحددات التي ترفع من درجة التصنيف الائتماني للحكومة. ويقتضي الحد من الاقتراض الخارجي أو استخدام تلك القروض في استثمارات تعزز الطاقة الاقتصادية للبلد عندما يكون الناتج الحدي للقروض اكبر من كلفته الحدية لكي يتم تسديد القرض وكلفته من تلك الاستثمارات.

#### 9.5. خفض مؤشر الفساد المالي والاداري:

يساهم انخفاض هذا المؤشر بشكل ايجابي في تعزيز مستوى التصنيف الائتماني ويعزز من الأهلية الائتمانية ولخفض هذه النسبة يتطلب اتخاذ اجراءات رادعة وتشريع القوانين التي من شأنها أن تمنع وتحد من تفشي مظاهر الفساد المالي والاداري وبالتالي تتعكس ايجابا على مستويات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطاقات الانتاجية لكافة الانشطة الاقتصادية مما يعني تعزيز مستوى التصنيف الائتماني ورفع مستوى الأهلية الائتمانية للحكومة لمواجهة الديون الخارجية واعبائها.

إن تعزيز وتحسين الوضع الاقتصادي للعراق، وخاصة وضعه الائتماني، يقتضي الأمر الانتقال تدريجيا من دولة تعتمد بشكل اساسي على النفط كسلعة وحيدة للدخل الى وضع آخر يكون فيه القطاع الخاص هو المحرك الفعلي للاقتصاد، خاصة بعد دخول العراق في قائمة التصنيف الائتماني لأول مرة ليحصل على اول درجة تصنيف ائتماني في عام 2015 من قبل وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) عند درجة تصنيف B- مع استقرار مستقبلي، فبالرغم من أن هذا التصنيف يعبر عن أهلية ائتمانية ضعيفة، إلا انه يمكن القول بأنها درجة مقبولة تتناسب مع واقع العراق الاقتصادي الريعي ويمكن أن يشجع الافراد

والمؤسسات والحكومة على تحسين المستوى الائتماني للعراق فيما اذا تم الشروع بالاستثمار في سوق الاوراق المالية الحكومية، وتوجيه تلك الاستثمارات في مشاريع استثمارية محددة وموجهة لتطوير الطاقة الانتاجية في البلد، فهي تشكل عاملاً محفزاً ومشجعاً للاستثمار الاجنبي، إذ أن درجة التصنيف الائتماني تقدم للمستثمرين خارطة طريق لاستثماراتهم في البلد لاسيما في عملية تداول السندات الحكومية في اسواق السندات العالمية بعد تحديد المخاطر، وهذا يتطلب من الحكومة أن تكون رشيدة في ادارة الاموال، ووضع قيود صارمة على الفساد خاصة وأن العراق لازال في وضع غير مستقر نسبياً وبعيد نسبياً عن مخاطر عدم السداد كما اشارت لذلك مؤشرات قياس الأهلية الائتمانية، فضلا عن ذلك استخدام واستغلال الإيرادات النفطية في مشاريع استثمارية لتتبع مصادر الدخل وبالتالي ليس المحافظة على درجة التصنيف الائتماني المتحقق اخيرا فحسب بل وزيادة تلك الدرجة من التصنيف بما يعزز من قدرة البلد اقتصاديا على مواجهة المخاطر المحتملة لعدم سداد الديون مع فوائدها المترتبة.

#### الاستنتاجات والتوصيات:

#### الاستنتاجات:

نستطيع أن نبين الاستنتاجات الآتية:

1. قبول فرضية البحث والتي تنص بضعف الأهلية الائتمانية السيادية في العراق على تحمل الديون السيادية واعبائها التي ظل اقتصاد يتم فيه تحييد النفط كسلعة وحيدة يعتمد عليها في تلبية متطلبات النشاط الاقتصادي الكلي .
2. هناك ارتباط بين درجة التصنيف الائتماني للحكومة والأهلية الائتمانية السيادية، فارتفاع درجة التصنيف الائتماني تؤدي الى زيادة قدرة الحكومة على الاقتراض وتخفيض كلفة الاقتراض وزيادة القدرة التنافسية لها، فضلاً عن رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد.
3. على الرغم من أن العراق واحداً من اغنى بلدان العالم لما يمتلكه من احتياطات نفطية كبيرة، إلا انه يعاني من مشكلة التمويل بسبب اعتماده على النفط المرتبط اساساً بالسوق العالمية وضعف مصادر التمويل الاخرى كالضرائب مثلاً التي تتسم بالضعف وعدم الفاعلية، وهذا يتطلب بناء استراتيجية لتطوير سوق السندات الحكومية كمصدر ملائم يمكن الاعتماد عليه في تنشيط قطاع الاستثمار من خلال تطوير البنى التحتية أو تطوير بعض المشاريع الاستراتيجية خارج خطة الموازنة (كالكهرباء أو مشاريع البتروكيمياويات مثلاً).
4. إن للقطاع النفطي تأثير كبير على معدل نمو GDP، ولكن هيمنته على الاقتصاد العراقي ستعزز من التشوهات الاقتصادية والسوقية التي افرزتها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي التي عانى منها العراق قبل الاحتلال.

5. على الرغم من أن الصادرات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات العراقية، إلا أن قيام بعض الدول بإعفاء وتخفيض بعض ديونها المترتبة على العراق قد خفض من مؤشر نسبة الدين الخارجي في نهاية المدة، وهذا يعد مؤشراً مهماً لقدرة الدولة على تسديد ديونها الخارجية من الصادرات النفطية على الرغم من تذبذب اسعار النفط.

6. مؤشر نسبة الاستيرادات الى الصادرات بدون النفط يعبر بشكل حقيقي على قدرة الاقتصاد على تحمل اعباء الاستيرادات، وأن ارتفاع نسب هذا المؤشر بأكثر من 100% فهذا يدل على ضعف الاقتصاد العراقي والى التدني الكبير في مستوى التصنيف الائتماني للعراق وبالتالي ضعف اهليته الائتمانية بدون النفط.

7. من الدروس التي ينبغي تعلمها هو عدم الاقتراض لمواجهة الانفاق الجاري والتحسب للخوض في الانفاق الاستثماري الذي من شأنه أن يكون محركاً ديناميكياً لعجلة الاقتصاد وتحفيز للنمو والتنمية وخفض لمعدلات البطالة المرتفعة بسبب السياسات التي تتقصها الرشادة.

8. إن استمرار اعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل وحيد سيقود الى مزيد من الديون وخاصة الديون السيادية التي من شأنها تضع الاقتصاد العراقي كاققتصاد تابع لمتغيرات خارجية والتي يفترض أن يمتلك ارادة اقتصادية مستقلة، إن استمرار حالة عدم الرشادة في رسم السياسات الاستثمارية وعدم الاستفادة من الإيرادات النفطية واتباع سياسة الاقتراض من الخارج يمكن أن يقود البلد الى زيادة مستويات الديون وتراكمها والى انخفاض الأهلية الائتمانية للعراق وعدم امكانية تحقيق نمو وتنمية اقتصادية يمكنها من تحسين مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع بسبب تشوه أنشطة الاقتصاد المختلفة.

#### ثانياً: التوصيات:

1. من أجل رفع درجة التصنيف الائتماني الذي من خلاله يمكن تعزيز الأهلية الائتمانية السيادية لأي بلد لابد من الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد، فضلاً عن خصوصية كل بلد وما يتميز به من امكانيات مادية وبشرية، ومحاولة الاستفادة منها في تنمية وتطوير الجوانب الأخرى التي يفتقر إليها ويعاني من ضعف أو اختلال فيها، لكي يكون هناك تكامل بين القطاعات وتنوع في مصادر التمويل، فالدول التي لديها مورد ريعي كالنفط يتوجب عليها أن توجه فائض هذا المورد لتعزيز الموازنة الاستثمارية كأداة فعالة لتطوير البنى التحتية والتصنيع بكافة اشكاله ومستوياته من أجل رفع القدرة الانتاجية والتنافسية لجميع المؤسسات الانتاجية العامة والخاصة في البلد كمحدد رئيس لأهليته الائتمانية.

2. ضرورة التوجه للاستثمار في القطاعات الانتاجية وتشجيع الصادرات من خلال تكوين قطاع تصديري واتباع استراتيجية الانتاج للتصدير، فضلاً عن الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية الى جانب الإيرادات

النفطية، والايرادات الضريبية وتنشيط قطاع السياحة، ليكون رافد فعال في دعم الموازنة العامة دون اللجوء الى الاقتراض لسد العجز.

3. وضع معايير دقيقة وواضحة لسياسة الاقتراض الداخلي والخارجي تتعلق بشروط القروض وكيفية استخدامها على النحو الذي يرفع من قدرة الدولة على سداد ديونها، ويعمل على زيادة فاعليتها في التنمية الاقتصادية لرفع أهليتها الائتمانية.

4. من الضروري أن يكون اعداد الموازنة العامة في العراق على اساس سعر نفط معتدل تجنباً لحالات العجز التي تصيب الموازنة العامة عند انخفاض اسعار النفط، وأن تقوم الحكومة بإنشاء صندوق سيادي غاطس يغذى دورياً من فوائض الايرادات النفطية، ويخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية على أن يعوض باستمرار عند السحب منه لضمان التنفيذ والتمويل بصورة متواصلة.

#### المصادر والمراجع:

#### المصادر العربية:

1. اسماعيل، علي محسن، 2016، الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، مجلة اجاث في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العدد الاول، تشرين الثاني.
٢. داغر، محمود محمد، 2016، "العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي"، المؤتمر السنوي لجامعة البصرة لعام 2016.
٣. دحية، السيد عبدالعزيز، 2007، المديونية العامة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي.
٤. السواعي، خالد محمد، 2015، "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الاردن" - المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد1، المملكة الاردنية الهاشمية.
٥. طلفاح، احمد، 2005، الجدارة الائتمانية السيادية: المبادئ الأساسية- الفوائد والوظائف- المؤسسات- المؤشرات- المجالات، المعهد العربي للتخطيط في الكويت.
٦. علي، عبد القادر علي، 2008، مؤشرات قياس الفساد الاداري، معهد العربي للتخطيط في الكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السبعون - السنة السابعة.
٧. العنيزي، وسام حسين، 2015، "قياس كفاءة سوق العراق للأوراق المالية في ظل التحولات الاقتصادية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 14، العراق.
8. النجفي، حسن، 1992، سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة النجفي، بغداد.

#### التقارير والاصدارات:

#### التقارير والاصدارات:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، 2008.  
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، 2009.  
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، 2012.  
البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2015.  
خطة التنمية الوطنية السنوية في العراق للسنوات (2010 - 2014).

www.ar.wikipedia.org

على الموقع الالكتروني

وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الحسابات الختامية لسنوات متعددة.

#### المصادر الاجنبية:

1. Bhatia, Ashok Vir. " Sovereign Credit Ratings Methodology, an Evaluation ", IMF, WP/02/170, Washington ,DC, 2002.
2. Brewer, Thomas L. and Rivali, Pietra.(1990) Politics and Perceived Country Creditworthiness in Intemational Banking, Joumal of Money, Credit and Banking, Vol. 22, No. 3.
3. Estrella, Arturo,(2000), CREDIT RATINGS AND COMPLEMENTARY SOURCES OF CREDIT QUALITY INFORMATION, Bank for International Settlements Information, Press & Library Services CH-4002 Basel, This publication is available on the BIS website (www.bis.org) Switzerland, No. 3.
4. Haque, Nadeem UL , Mathieson, Donald, And ,. Mark , Nelson,(1997) , Rating the Raters of country Creditworthiness. Finance & Development.
5. Lee, Suk Hun,(1993), Relative Importance of Political Instability and Economic Variables on Perceived Country Creditworthiness, Journal of International Business Studies, December 1993, Vol. 24,4.
6. Östlund , Andreas. and Hyleen , Mikael,(2009), The relationship between Credit Ratings and Beta - A quantitative study on the Nordic market, Master thesis.
7. Rowland, Peter ,and , Torres, José L,(2004), Determinants of Spread and Creditworthiness for Emerging Market Sovereign Debt: A Panel Data Study, Banco de la República, the Colombian Central Bank, nor of its Board of Directors.

#### 2. Second: periodicals

8. Bahena, Amanda J. What Role Did Credit Rating Agencies Play in the Credit Crisis?., 2010.
9. Bettignies, J. and Ross, Th. "The Economics of Public-Private Partnerships", Canadian Public Policy- Analyse de Politiques, Vol. 30, No.2. 2004.

#### Third: THESIS:

11. Asgharian, Hossein. "Reformation of the Credit Rating Industry – Is there a need?," Master Thesis, Lund University, Lund, Sweden, 2005.